

## الهندسة المعمارية الديمغرافية في القدس\*

إيال وايزمان\*\*

تضم القدس، كما العديد من المدن المستعمرة، منعزلاتها (enclaves) الكئيبة الخاصة بها، التي تؤوي سكانها الأصليين، والتي تحكمها عناصر شرطة الحدود، وحواجز التفتيش الفجائية بين الأحياء. وبالنسبة إلى سكان القدس الفلسطينيين، وذلك خلافاً للسكان اليهود، لم يكن هناك أي تخطيط فيما يتعلق بهم إلا التخطيط لإخراجهم. فضمن الحدود البلدية للمدينة، لم يتم تكليف المهندسين المعماريين ومخططي المدن [الإسرائيليين] مهمة إنشاء بيوت وتطوير «أسلوب معماري قومي» جديد فحسب، بل كلفوا أيضاً الإبقاء على «التوازن الديموغرافي» الذي كان - عند احتلال القدس الشرقية سنة ١٩٦٧، وضمن حدود القدس التي قُسمت إلى وحدات ذات طابع سياسي - ثلاثة سكان يهود في مقابل فلسطيني واحد، على وجه التقريب. لكن معدل النمو المتسارع لعدد السكان الفلسطينيين اعتُبر من جانب إسرائيل بمثابة «قنبلة ديموغرافية موقوتة». وفي سنة ١٩٩٣، عبّرت مهندسة المدن، إينوار بارزاكي، عن السياسة التي تتبعها الحكومة عندما بيّنت بإيجاز كيف تنوي البلدية التعامل مع هذه المشكلة:

هناك قرار حكومي بالإبقاء على النسبة بين السكان العرب والسكان اليهود في المدينة بمعدل ٢٨٪ عرباً و٧٢٪ يهوداً. والأسلوب الوحيد لمعالجة الموضوع بحيث تتحقق النسب المذكورة هو من خلال إمكانات الإسكان.<sup>(١)</sup>

لقد شكلت سياسة الإبقاء على «التوازن الديموغرافي» الأساس الضمني لمنطق المخططات العامة كلها تقريباً، والتي جرى إعدادها لتطوير المدينة. إن مخططي المدن والمهندسين المعماريين التابعين لبلدية القدس والأشخاص الذين يعملون لديهم، بمحاولتهم تنفيذ الخطوط العامة الديموغرافية والجغرافية الموجهة للمخطط السياسي العام، إنما يُعتبرون مشاركين فاعلين في سياسة وطنية ترمي إلى التهجير القسري، ويشار إليها بصورة غير رسمية في الدوائر الإسرائيلية باسم «الترحيل الصامت» الذي يُعتبر جريمة في نظر القانون الدولي.<sup>(٢)</sup> والأدلة على هذه الجريمة لا نجدتها في المحاضر أو في الصيغ الخاصة بالمخططات السياسية العامة فحسب، بل في رسومات المهندسين المعماريين ومخططي المدن أيضاً، ويمكن رؤيتها بشكل خطوط على مخططاتهم<sup>(٣)</sup> لكن اللافت أنه، وعلى الرغم من الجهود كلها التي تبذلها إسرائيل للإبقاء على ٢٨٪ فلسطينيين

\* نشرت المقالة في مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد (٧٩)، صيف ٢٠٠٩.

\*\* إيال وايزمان: مهندس معماري ومدير مركز الأبحاث المعمارية في جامعة لندن، كلية غولد سميث (Goldsmiths College).

ترجمة: مهى بحبوح.

و٧٢٪ يهوداً، فإن سياستها التخطيطية لا تزال عاجزة عن تحقيق هذا الهدف، ذلك بأن بين سكان القدس المسجلين في سنة ٢٠٠٥، والبالغ عددهم ٦٥٠,٠٠٠ شخص، شكل الفلسطينيون الثلث تقريباً. ومن الواضح أن ذلك زاد في مشاعر الإحباط التي أدت إلى تسارع الإجراءات الإسرائيلية البالغة القسوة.

وفي حين نجد أن السياسات الديموغرافية مبينة بوضوح في المخططات السياسية العامة، التي يجري العمل على أساسها فقط في مخططات بناء البلدات والمخططات المحلية - وهي وثائق قانونية شرعية - فإن هذه النيات المذكورة يجري تمويهها بلغة التخطيط الفنية - المهنية. وبما أن التوجيهات الحكومية تخالف القانونين الإسرائيلي والدولي مخالفة فاضحة، فإن تناقضاً مدروساً في اللغة برز بين الوثائق السياسية والوثائق المعمارية، وقد جرى تنفيذ السياسة المخالفة للقانون عن طريق التلاعب بفئات تخطيطية تبدو ظاهرياً عادية. وكان الإبقاء على «التوازن الديموغرافي» عن طريق «إمكانات الإسكان»، في الوقت الذي كان النمو الديموغرافي الفلسطيني يتسارع بوتيرة عالية، ينطوي على استخدام واحدة من سياستَي التخطيط التاليتين، أو كليهما: الأولى، تشجيع بناء البيوت في الأحياء اليهودية، والثانية، الحد من توسع البيوت الفلسطينية. وفي حين أصدرت البلدية، ومنذ سنة ١٩٦٧، تصاريح بناء بمعدل سنوي يبلغ ١٥٠٠ تصريح للإسرائيليين اليهود، وبنّت ٩٠,٠٠٠ وحدة سكنية لليهود في أنحاء القدس الشرقية كلها، فإنها لم تصدر للفلسطينيين في المدينة إلا تصاريح بمعدل سنوي بلغ ١٠٠ تصريح فقط، الأمر الذي أوجد أزمة سكن لدى الفلسطينيين، إذ بلغ النقص أكثر من ٢٥,٠٠٠ وحدة سكنية.<sup>(٤)</sup> وقد لجأت عدة عائلات فلسطينية استحال عليها الحصول على إذن لتخطيط منزل، إلى بناء منازل «مخالفة للقانون»، معرضة نفسها بذلك، للإجراءات العشوائية لفرق الهدم التابعة للبلدية. وتجرى أعمال الهدم بصورة رئيسية في الأحياء الفلسطينية الأكثر حرماناً، حيث لا يستطيع السكان تحمل تكلفة الحماية القانونية.<sup>(٥)</sup>

وتم اللجوء إلى أشكال أخرى من التلاعب المكاني في محاولة الإبقاء على «التوازن الديموغرافي»، فقد اعتُبر إنشاء أحياء/مستوطنات يهودية جديدة، إجراءً مضاداً لحركة العمران الفلسطينية، وجرى تخطيط تلك الأحياء والمستوطنات بحيث تشكل أسافين بين الأحياء والقرى الفلسطينية، تحد من إمكان توسعها، وتجزئ التواصل العمراني الفلسطيني. فقد تم تخطيط حي رامات إيشكول وحي «التلة الفرنسية»، مثلاً، بحيث يشكلان قوساً ممتداً يفصل حي شعفاط الفلسطيني عن البلدة القديمة الفلسطينية وعن حي الشيخ جراح، وهذه المناطق كلها كانت تشكل منطقة عمرانية متصلة. والواقع أن التصور الأساسي الذي حكم الأحياء الجديدة بموقعها وتصميمها، لم يقتصر على كونها مكاناً عملياً يستوعب السكان اليهود، بل على أنها أيضاً وسيلة لمنع القدس من أداء وظيفة المدينة الفلسطينية، ولجعل الحياة فيها أصعب على الفلسطينيين.

أجبر الاكتظاظ السكاني الكثيف في الأحياء الفلسطينية، وما تلاه من ارتفاع سريع في أسعار الأملاك، العديد من العائلات الفلسطينية في نهاية المطاف على مغادرة القدس إلى البلدات والقرى المجاورة في الضفة الغربية، حيث تكلفة السكن أقل كثيراً. وكان هذا بالضبط ما يسعى له مخططو المدن التابعون للحكومة، فالفلسطينيون لدى مغادرتهم المدينة، فقدوا وضع «الإقامة الإسرائيلي» الذي يميّز الفلسطينيين الموجودين داخل حدود القدس بعد سنة ١٩٦٧، من الفلسطينيين في باقي الضفة الغربية، فهو يسمح للفتحة الأولى، علاوة على أمور أخرى، بالاستفادة من الخدمات الحكومية

والرعاية الصحية، كما يمنحهم حرية الدخول والعمل في إسرائيل. وخلال الأعوام الأربعين الماضية فقد أكثر من ٥٠,٠٠٠ فلسطيني وضع الإقامة بهذه الطريقة. فضلاً عن ذلك، هناك آخرون يقدرون بعشرات الآلاف انتقلوا إلى خارج حدود بلدية القدس، لكنهم احتفظوا بعنوان لهم داخل المدينة للاحتفاظ بالحقوق المذكورة، وكانوا غالباً ما يسافرون للعمل هناك. وكان أحد العوامل المؤثرة في تحديد مسار جدار الفصل العنصري حول القدس هو الحيلولة بين هؤلاء الفلسطينيين وبين مدينة القدس، وإغلاق هذا المنفذ. ويواجه سكان القدس الفلسطينيون حالياً حتمية اختيار أحد جانبي الجدار للعيش فيه، فإما مدينة القدس المكتظة والمكلفة، حيث لا يمكنهم البناء، وإما التخلي عن الحقوق التي كانوا يتمتعون بها والعيش في البلدات والقرى المحيطة بها، في الضفة الغربية.<sup>(٦)</sup> خلال أعوام الهيمنة الإسرائيلية على القدس، تم في مخططات البلديات تصنيف ٤٠٪ تقريباً من الأراضي التي كان من المفروض أن تكون متوفرة للفلسطينيين في الجزء المحتل من المدينة، على أنها مساحات عامة مفتوحة. ولأسباب قانونية، تم تصوير ذلك على أنه إجراء إيجابي هدفه تحسين نوعية الحياة والهواء لسكان الأحياء الفلسطينية، لكنه، من حيث الواقع الفعلي، احتجزهم ضمن مناطق يُمنع فيها التوسع. وفي كل مرة كان يجري «حلحلة وضع» تلك «المساحات الخضراء» وإفرادها للعمار، كانت تُخصّص لتوسّع الأحياء اليهودية. وقد اعترف المحافظ تيدي كوليك بذلك بصراحة:

كان الهدف الرئيسي من تصنيف تلة شعفاط [التي كانت آنذاك تلة خاوية في الجزء المحتل شمالي المدينة، مجاورة لحي شعفاط الفلسطيني المذكور آنفاً]، بأنها مساحة خضراء، هو منع الفلسطينيين من البناء [هناك] إلى أن يحين الوقت الملائم لبناء حي يهودي جديد.<sup>(٧)</sup> ثمة استراتيجية تخطيط أخرى استخدمت للحد من البناء في مناطق سكنية فلسطينية، ومن النمو الديموغرافي الفلسطيني، وهي ذريعة المحافظة على أوضاع المناطق. فبحجة حماية الطابع الريفي التقليدي للقرى الفلسطينية داخل المنطقة الإدارية، وكذلك الطبيعة التاريخية للأحياء السكنية، أصرت البلدية على خفض حصة مساحة الأرضية (Floor Area Ration/FAR) - وهي حصة تُستخدم في التخطيط وتحدد العلاقة بين مساحة قطعة أرض ما، ومساحة البناء فيها. وبالتالي، فإنه في حين تسمح حقوق البناء في الحي اليهودي تالبيوت - مزراح بتشييد أبنية من خمس طبقات، نجد أن الأبنية في حي جبل المكبر الفلسطيني المجاور لا تشغل إلا ٢٥٪ فقط من مساحة الأرض المخصصة للبناء، والنتيجة تكون بيتاً صغيراً ضمن مساحة كبيرة.<sup>(٨)</sup> وهكذا، تحولت الأحياء الفلسطينية في القدس، المحصورة أفقياً بالمساحات الخضراء المحيطة بها وعمودياً بسياسة «المحافظة على الطابع الأصيل»، إلى أرخبيلات من الجزر الصغيرة المتلاعب بـ «أصالتها»، داخل محيط من العمران اليهودي، ووظيفتها المعمارية هي أن تشكل مشهداً جمالياً يمكن تأمله من الأحياء اليهودية المبنية بالخرسانة والمكسوة بالحجر. إن «مناطق المحافظة على الطابع الأصيل» هذه، المحاطة بالحدائق، تستحضر مبدأ مخطط مكليين (McLean) لسنة ١٩١٨، وتعيد إنتاج صورة البانتوستانات (Bantustans) الفلسطينية في الضفة الغربية، وإن على المستوى المدني.

فضلاً عن ذلك، فإن مظهر القرى والأحياء الفلسطينية في القدس غالباً ما يخلو تماماً من «الأصالة الشرقية» المزعومة، والتي يُفترض أنه يعبر عنها. فالفلسطينيون نادراً ما يلتزمون القانون

الفرعي في القدس الذي يفرض البناء بالحجر واتباع الأساليب المعمارية المفترض أنها تمنح العمارة الاستعمارية الإسرائيلية لمسة من الأصالة، وذلك في تناقض صارخ مع الأحياء اليهودية الموجودة على أطراف القدس. فأبنية كبيرة تُبنى من دون تصاريح، وبما أنها معرضة لاحتمال الهدم فإنها تُبنى بتكاليف رخيصة، بجدران من الأسمنت الخام وبلوكات البناء العارية من الإكساء. ويعكس مظهر هذه القرى والأحياء النفعية المقدسية بإنشاءاتها المكسوة بالبلاط، والمدعمة بالأعمدة في المناطق المنحدرة، تأثير الروحية الحداثية للعمارة الصهيونية في مراحلها الأولى. وهي، بمظهرها الذي يبدو أشبه بنسخة محلية من القرى الحديثة، تشهد على الانقلاب الكامل الذي أدخلته سياسات الهيمنة الإسرائيلية على ثقافة البناء الخاصة بالإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء.

#### الملاحظا ولمصادر

- ١ محضر اجتماع لجنة التخطيط والبناء المحلية، ورد في: Elter Felner, A Policy of Discrimination (Jerusalem: B'tselem, 1995).
  - ٢ قانون روما الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية (أنظر النص الكامل لهذا القانون في الموقع الإلكتروني: <http://www.org/icc/statute/rome.htm>). إن الفقرة ٣، ٨، b. viii. تمنع «قيام القوة المحتلة، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، بترحيل قسم من رعاياها المدنيين إلى الأراضي التي احتلتها، أو ترحيل أو تفسير جميع، أو قسم من، السكان الموجودين على الأراضي المحتلة داخل أو خارج هذه الأراضي.»
  - ٣ إن الجرائم المتعلقة بتنظيم المحيط الذي تم بناؤه، والتي بدأت على شاشات الحواسيب وفي قوائم المخططات، قد تستدعي مثول المهندسين المعماريين ومخططي المدن، ولأول مرة، أمام المحكمة الدولية في قفص الاتهام. والأمر الذي يحمل مغزى هنا هو أن المدعي العام الإسرائيلي إلياكيم روبنشتاين حث الكنيست الإسرائيلي على التراجع عن إقرار المحكمة الجنائية الدولية وإلا «أصبح كل مبنى (في الأراضي المحتلة) يُعتبر جريمة حرب،» إضافة إلى تجريم جميع مخططي المدن الإسرائيليين والمهندسين المعماريين والمهندسين الإنشائيين وموردي المواد وسكان المستعمرات. لكن أئن بايكر، الذي كان آنذاك المستشار القانوني لوزارة الخارجية، عبّر عن الفكرة بكلمات صريحة: «كل شخص متورط في اتخاذ القرارات بشأن إسكان المواطنين في الأراضي المحتلة يمكن أن يتعرض للاعتقال، بدءاً برئيس الوزراء وانتهاءً بأخر مواطن.»
  - ٤ Nathan Marom, The Planning Deadlock: Planning Policies, Land Regularization, Building Permits and House Demolition in East Jerusalem (Jerusalem: Bimkom-Planners for Planning Rights and Ir Shalem, 2004) (in Hebrew).  
ونُشر ملخص لهذا التقرير بالإنكليزية، أنظر:  
Idem, «The Planning Deadlock: House Demolition in the Palestinian Neighborhoods of East Jerusalem,» in Phillip Misselwitz and Tim Rieniets eds., City of Collision (Basel and London: Birkhauser, 2006), pp. 347-352.
  - ٥ استناداً إلى دراسة أجراها ناتان ماروم، فإن أكثر من ١٨,٠٠٠ بناء - أي نصف الوحدات السكنية الفلسطينية في القدس الشرقية - مبني بطريقة «غير قانونية». وقد جرى خلال الفترة ١٩٨٧ - ٢٠٠٤، هدم ٥٠٠ من هذه البيوت، كما أن معدل الهدم ازداد منذ انطلاق الانتفاضة الثانية، ففي سنة ٢٠٠٤ وحدها، جرى هدم ١٢٠ بيتاً. أنظر:  
Nathan Marom, The Planning Deadlock, op. cit.
- وانظر أيضاً:
- Rassem Khamaisi, «Village Under Siege,» and Rassem Khamaisi and Rami Nasrallah, «Jerusalem: From Siege to City's Collapse,» in Misselwitz and Rieniets eds., City of Collision, op. cit., especially p. 123.
  - ٦ Rassem Khamaisi and Rami Nasrallah, The Jerusalem Urban Fabric: Demography, Infrastructure and Institutions (Jerusalem: International Peace and Cooperation Center 2003), p. 126.  
وانظر أيضاً ملخصاً لهذا العمل في: Rassem Khamaisi, «Village Under Siege,» op. cit.
  - ٧ Sarah Kaminker, «Planning and Housing Issues in East Jerusalem,» Jerusalem: Report Prepared for the Society of St. Yves, in Response to High Court Petition 1091/94, p. 15. Quoted in Felner, A Policy of Discrimination, op. cit.
  - ٨ Nathan Marom, The Planning Deadlock, op. cit.